

عموميتها أقرت توزيع 5% نقدا عن 2016.. وانتخبت مجلس إدارة جديدا

«كامكو»: 2016 عام صعب.. و2017 زخم ونمو للأصول



جانب من عمومية «كامكو» أمس

محمود فاروق

قالت نائب رئيس مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار انتصار السويدية انه على الرغم من هذه التحديات المتتالية والتحديات العديدة التي واجهتها خلال العام 2016، تمكنت شركة كامكو للاستثمار من تحقيق إيرادات بقيمة 8,3 ملايين دينار، كما أنها استطاعت المحافظة على نمو نشاطها الاستثماري الذي انعكس على حجم أعمالها التشغيلية في الأسواق المتوقعة، الأمر الذي مكنتها من المحافظة على موقعها الريادي في إدارة الأصول.

السويدي:

تجهيزات للدخول

في أسواق جديدة

ونمو للنشاط

الاستثماري

صرخوه: تركيز

على صندوق

كامكو للأسهم

الإسلامية وإطلاق

منتجات استثمارية

جديدة

من خلال الدخول إلى أسواق جديدة من أجل الحصول على أقصى استفادة من قاعدة المعارف والخبرات الاستثمارية التي تمتلكها.. الشركة بالإضافة إلى الأحداث ملخص الأداء المالي، منطرفة إلى التطورات التي شهدتها الشركة بالإضافة إلى الأحداث العالمية التي كان لها التأثير المباشر وغير المباشر على أداء أسواق المال عالميا وإقليميا وكذلك محليا، وأولها تراجع أسعار النفط، وقرار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن التغيرات الأخرى المتمثلة في نتائج الانتخابات الأمريكية.

وقالت الرئيس التنفيذي للشركة عقب الجمعية العامة، حيث قامت شركة كامكو من خلاله بسرد أهم الأحداث والإنجازات التي قدمتها الشركة خلال العام المنقضي 2016، وتوقعاتها لعام 2017.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة فيصل منصور: «جاءت نتائج العام 2016 تكليلا لسعي الشركة الدؤوب من أجل توفير الأصول المبتكرة للمرة للدخل والاستثمار بتوفير قيمة مضاعفة للعملاء والمساهمين على المدى الطويل».

وأشار صرخوه إلى أبرز

نظرة المستثمرين الإيجابية مع تحسن السياسات النفطية وإرباح الشركات لعام 2016. وعلى صعيد استراتيجية الشركة، أكد صرخوه على عزم الشركة من أجل مواصلة النمو في حجم الأصول المدارة وقاعدة العملاء، واستكشاف مناطق استثمارية جديدة والتوسع الجغرافي في منطقة الخليج ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكذلك إطلاق منتجات استثمارية مبتكرة مستندة على فئات متنوعة من الأصول.

وتوقع أن تستمر الشركة في تعزيز أدائها والمحافظة على نمو الدخل والربحية التشغيلية، وتوزيع مصادر الإيرادات لتوليد دخل ثابت، وزيادة حصتها السوقية من الصفقات في قطاع الاستثمارات المصرفية على المستوى المحلي والإقليمي في سبيل تأكيد ريادتها في قطاع الاستثمار عبر مواصلة تقديم خدمات إدارة الأصول المتميزة والخدمات المصرفية الاستثمارية.

وأقرت الجمعية العمومية للشركة جميع بنود جدول أعمالها منها الموافقة على تقرير مجلس الإدارة والموافقة لمجلس الإدارة على إصدار سندات بالدينار الكويتي أو باي عملة أخرى أداء بين مخطاتها المقارئة المؤشرات المعيارية المقارئة في قطاعاتها، ونجحنا في إدارة عمليات استحواذ وتخارج لعملائنا محليا وإقليميا المنطقة وعالميا في قطاعات النفط والغاز والقطاع الصحي وقطاعي الصبلة والعقار».

وذكر فيصل صرخوه ان صندوق كامكو العقاري للعوائد تمكن من مضاعفة حجم الأصول التي يديرها لتصل قيمتها إلى 63,2 مليون دولار، وتوزيع أرباح بنسبة 7,7% منذ التأسيس، فيما حقق صندوق كامكو الاستثماري ثاني أفضل صندوق أداء في الكويت لعام 2016 بصافي عائد نسبه 4,75% مقابل 0,42- % للمؤشر الوزني لبورصة الكويت، مع عائد نسبته 12,27% (3 سنوات) و0,17% (5 سنوات) مقابل 16,07% (3 سنوات) و6,29% (5 سنوات) لمؤشر القياس.

10,4 مليارات دولار أصول تديرها «كامكو»

قال فيصل صرخوه فيما يتعلق بالأداء التشغيلي للشركة، بلغ حجم الأصول المدارة 10,4 مليارات دولار كما في 31 ديسمبر 2016. (ووقت وسناديق

المدرجة والمحافظ الاستثمارية المدارة من قبل شركة كامكو تقوفا ملحوظا في الأداء بالمقارنة مع المؤشرات المالية المعيارية.

«التجارة»: 620 رخصة تجارية لشركات الأشخاص في فبراير الماضي

خلال يناير 2017 حيث بلغ إجماليها 1686 ترخيصا. وبينت أن تراخيص الاستيراد العامة بلغت 830 ترخيصا خلال الشهر المذكور بنسبة 49% أما التراخيص الاستيراد المؤقتة فكان عددها 856 ترخيصا في حين بلغت أعداد التراخيص الاستيراد العامة الجديدة بنحو 63 ترخيصا.

وفيما يخص المؤشرات التجارية للسجل والعلامات والوكالات التجارية، أوضحت أن هناك العديد من المؤشرات التجارية التي تعكس الحالة في الاقتصاد الوطني وهذه المؤشرات قد تكون دلالتها مباشرة على حالة الاقتصاد مثل منح الرخص للاستثمارات التجارية ولكن في أحيان كثيرة قد تكون لها دلالة غير مباشرة وتعتبر انعكاسات أيضا لأوضاع اقتصادية قائمة.

ونكرت أن إجمالي الصادرات الكويتية خلال الشهر المذكور بلغت نحو 9,7 ملايين دينار استحوذت الدول العربية على 66% منها أي بنحو 6,4 ملايين دينار، بينما استحوذت بقية دول العالم على 34% بقيمة 3,3 ملايين دينار. وأظهرت النشرة أن العراق احتل مقدمة الدول العربية بقيمة 3,3 ملايين دينار وبنسبة تقدر بـ 52% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية في حين احتلت إيطاليا مقدمة دول العالم المصدر إليها بنحو 1,7 مليون دينار وبنسبة 75%.

وأظهرت النشرة ارتفاعا ملحوظا في تراخيص الاستيراد الصادرة في فبراير الماضي (الجديدة والمجددة والمؤقتة) بنسبة 58% مقارنة بما صدر

كونا: قالت وزارة التجارة والصناعة إن إجمالي تراخيص شركات الأشخاص خلال فبراير الماضي بلغت 620 رخصة مقارنة بـ 463 رخصة في نفس الشهر من العام الماضي. وأضافت الوزارة في نشرتها التجارية أن أعداد التراخيص التجارية الفردية حسب القطاعات الاقتصادية بلغت 421 رخصة مقارنة بـ 420 رخصة من نفس الشهر من عام 2016 في أنشطة اقتصادية مختلفة. وأوضحت أن محافظة العاصمة تبوأ المركز الأول من حيث إجمالي التراخيص من مختلف القطاعات حيث حصلت جملة من التراخيص بنسبة 27% تليها محافظة حولي بنسبة 25% في حين تأتي محافظة الجهراء بالمركز الخامس والأخير بنسبة 7% من جملة التراخيص وذلك خلال فبراير الماضي.

العجمي: القطاع الصناعي ملتزم بالمواصفات العالمية

المطلوب تعزيزا للقدرة التنافسية للمنتج الكويتي. وأشار العجمي إلى أن أحد سبل دعم القطاع الصناعي هو إقامة ودعم المشاركة في المعارض المتخصصة، مبيتا أن 14 مصنعا وجهة صناعية كويتية تشارك حاليا في معرض (بروجت قطر) مع إمكان عقد صفقات تسببها مزايًا مالية مما يسعدو بالنفع على الدولة وناتجها المحلي.

العربية والأجنبية كونها احد أبواب تمويل الميزانية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي». وأكد العجمي ان القطاع الصناعي الكويتي ملتزم بالمواصفات والمقاييس العالمية لكل المنتجات مبيتا ان الهيئة تدعم تنمية الصادرات من خلال دعم المصانع للوصول الى تلك المواصفات والمقاييس عبر دورات تدريبية ودعم الصناعة فنيا للوصول للمستوى



محمد فهد العجمي

أكد نائب المدير العام لتنمية الصادرات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة محمد فهد العجمي امس حرص الهيئة على تطوير القاعدة الإنتاجية ودعم الصادرات الوطنية وتفعيل دور القطاع الصناعي في عملية التنمية. وجاء ذلك في تصريح له «كونا» على هامش مشاركته في المعرض الدولي الرابع عشر لمواد ومعدات وتقنيات البناء

بحضور المحكمين الدوليين والمحليين المتخصصين بالمجال

«ASAR» و«التحكيم الدولية» نظما مؤتمرا للتحكيم في الكويت

وفي هذا السياق، قال الشريك المدير في مكتب ASAR – الرويج وشركاه أحمد بركات: «نعمل بشكل وثيق مع الهيئات الحكومية والشركات الأجنبية في الكويت وعلى دراية بالدور الاساسي للتحكيم في تشجيع المستثمرين الأجانب، وذلك عن طريق تمكين المتنازعين من حل الخلافات التجارية بينهم بطريقة عادلة وحيادية وسريعة».

مكتب ASAR – الرويج وشركاه. وقد هدف المؤتمر إلى عرض الإطار القانوني للتحكيم في الكويت وسبل تحسينه لتعزيز ثقة المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في الكويت، بالإضافة إلى تعريف المشاركين في المؤتمر بالقواعد الجديدة للتحكيم المعتمدة من قبل غرفة التجارة الدولية والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من 1 مارس 2017.



أحمد بركات متحدثا خلال المؤتمر

نظم مكتب ASAR – الرويج وشركاه مؤتمرا حول التحكيم، الذي يعتبر الأول من نوعه في الكويت، وذلك بالتعاون مع هيئة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس (ICC)، وعقد هذا المؤتمر بغدق جاي دبليو ماريوت وبحضور كل من السفيرين الفرنسي والأوكراني، وكوكبة من المحكمين الدوليين والمحليين والمتخصصين في التحكيم بالإضافة إلى الشركاء في

دعت وزارات الدولة إلى الحل الودي قبل تطبيق القانون

أمثال الأحمد: لجنة حكومية مشتركة

في «المباركية» لتلقي شكاوى المستثمرين



أمثال الأحمد تتوسط مسؤولي الجهات الحكومية

طارق عرابي

عدد كبير من ملاك ومستأجري المحلات التجارية في سوق المباركية، التعريف بالإستراتيجيات واللوائح والقوانين المنظمة لكل الأنشطة والخدمات الكثير من المستأجرين يجهلون عددا من القوانين التي يأتي على رأسها القانون البيئي الجديد الذي تصل فيه الغرامات المالية إلى 100 ألف دينار.

كما تضمن اللقاء الاستماع إلى مقترحات الجهات الحكومية وشكاوى المستأجرين، والنقاش حولها في أجواء إيجابية نصب كلها في صالح حماية سوق المباركية والحفاظ عليه كمعلم تجاري وترابي مميز. وأضافت انه كان من الضروري تعريف المستثمرين والمستأجرين بالقوانين البيئية الجديدة حتى لا يكونوا عرضة للمسائل المالية الكبيرة الناتجة عن جهلهم بالقانون، مشيرة إلى أن اللقاء كشف عن وجود مشاكل سببها الجهات الحكومية من جهة، والمستثمرين والمستأجرين من الجهة الأخرى.

ودعت الشريحة أمثال الجهات الحكومية ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة التجارة والصناعة ووزارة الكهرباء وبلدية الكويت، إلى ضرورة حل المشاكل مع المستأجرين بشكل ودي قبل تطبيق القانون وفرض المخالفات عليهم، مؤكدة إلى أن الهدف الرئيسي هو الإصلاح وحماية أرواح الناس، وليس جباية الأموال من المؤجرين.

كشفت رئيسة مركز العمل التطوعي الشريحة أمثال الأحمد الجابر الصباح عن تشكيل لجنة مشتركة تضم عددا من الجهات الحكومية من بينها وزارة التجارة، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الأشغال الإدارة العامة للإطفاء، وبلدية الكويت، ووزارة الكهرباء والماء، الهيئة العامة للبيئة ومركز العمل التطوعي، على أن يكون مقر هذه اللجنة داخل سوق المباركية لتلقي شكاوى الملاك والمستأجرين والرواد.

وقالت خلال اللقاء التعريفي الذي عقد صباح امس ملاك ومستأجري محلات المباركية أن تشكيل هذه اللجنة جاء في أعقاب الحريق الكبير الذي شب في سوق المباركية في الـ 20 من ابريل الماضي، مؤكدة ان الهدف من وراء ذلك هو حماية أرواح الناس وممتلكاتهم، بالإضافة إلى حماية أملاك الدولة.

وأشارت إلى ان عمل اللجنة سينصب على حل أي خلل قد يشهده السوق خلال المرحلة المقبلة، وذلك من خلال العمل الجماعي للجهات الحكومية المعنية، والتي سيتواجد ممثلون عنها داخل السوق بشكل دائم.

وتضمن اللقاء التثويري، الذي عقد بحضور ممثلين عن الجهات الحكومية المختلفة، إلى جانب

بإجمالي 704 أصوات

قائمة «الإصلاح» تفوز بانتخابات

الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار



قائمة الإصلاح الفائزة بالانتخابات

طارق عرابي

وتابع: «سيعمل الاتحاد أيضا على اعتماد هوية المكاتب العقارية الصادرة من الاتحاد في البلدية وإدارة التسجيل العقاري لتنظيم العمل في سوق العقار وأنجاز وتسهيل المعاملات والقضاء على دخلاء المهنة».

وأكد الحبيب ان الاتحاد سيقوم على إقرار دفع العمولة بالكامل عند توقيع العقد الابتدائي او تدفع نصفها عند التوقيع الابتدائي والنصف الآخر عند التوقيع النهائي.

وأشار إلى ان الاتحاد سيعمل على سرعة إنجاز الإجراءات الخاصة في التعامل مع وزارة الإسكان وبنك الائتمان وشؤون القصر، وكذلك تنظيم العمل بين البائع والمشتري والوسيط العقاري لتسويق العقار.

وفي ختام التقرير أكد الحبيب ان الاتحاد سيسعى لإلزام البائع بتحديد عدد معين من الوسطاء لتمثله عند عرض عقاره للبيع ولا يجوز زيادتهم إلا بعد انقضاء فترة التسويق المقدمة لهم، والتعاون مع الجهات الرقابية في تطبيق عقوبات مشددة على دخلاء المهنة (مقدمين ومواطنین) غير المرخص لهم بمزاولة مهنة الوسطاء العقارية».

من جانب آخر، وافقت عمومية الاتحاد على بنودها كافة والتي كان من أبرزها تقرير مجلس الإدارة وإقرار الميزانية العمومية، وانتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد.

فازت قائمة الإصلاح في انتخابات الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار التي اقيمت مساء أول من امس في غرفة تجارة وصناعة الكويت، بمجموع أصوات 704 أصوات، حيث فاز بالمركز الأول فيصل الشهران بـ 125 صوتا، رياض الشهران بـ 122 صوتا، أحمد الفارس بـ 118 صوتا، ثامر السابح بـ 114 صوتا، عماد حيدر صوتا، أحمد الزنكوي بـ 111 صوتا، مبارك الشمري بـ 105 أصوات، فيما جاء في الاحتياط كل من وليد الوزان وعبدالرحمن الحبيب.

وكانت انتخابات الاتحاد قد أقيمت عقب انعقاد الجمعية العامة التي ترأسها الرئيس السابق للاتحاد عبدالرحمن الحبيب، والذي أكد في التقرير السنوي الذي تم توزيعه على الأعضاء على وجود مشاريع مستقبلية سيقوم عليها الاتحاد منها استخراج شهادة الأوصاف إلكترونيا، وذلك بتقديم الطلب ودفع الرسوم إلكترونيا، على ألا تتجاوز فترة إنجاز المعاملة 3 أيام.

ولفت الحبيب إلى ان الاتحاد يسعى أيضا خلال مشاريعه المستقبلية إلى ربط الموقع الإلكتروني للبلدية مع موقع الاتحاد لإصدار رخص البناء وغيرها من الأمور لسرعة الإجراءات وتسهيل متابعتها من قبل الوسيط.

150 ألف دينار أرباح «الخصوصية»

أظهرت البيانات المالية لشركة مجموعة الخصوصية القابضة، تحولها للربحية في الربع الأول من عام 2017، مقارنة بخسائر الربع من العام الماضي. وبحسب بيان الشركة للبورصة، بلغت أرباح الفترة نحو 150,8 ألف دينار، مقابل

خسائر قيمتها 120 ألف دينار خلال الربع الأول من عام 2016. كما أظهرت القوائم المالية للشركة نمو الربح التشغيلي خلال الفترة بنسبة 0,6% ليصل إلى 658,22 ألف دينار، مقابل 662 ألف دينار في الربع الأول من العام الماضي.

زيادة خسائر «بيت الأوراق» بـ 10%

الربع الأول من العام الماضي. وأرجعت البيت سبب نمو الخسائر في الربع الأول إلى انخفاض الأرباح المحققة من بيع أصول مالية وإيرادات توزيع أرباح بمبلغ يقارب 223 ألف دينار، إضافة إلى ارتفاع حصة في نتائج شركات زيمية بنحو 202 ألف دينار.

أظهرت النتائج المالية لشركة بيت الأوراق المالية ارتفاع خسائر الربع الأول من العام الحالي 10%، مقارنة بخسائر الفترة نفسها من عام 2016، وبحسب بيان الشركة للبورصة، بلغت خسائر الفترة نحو 51,3 ألف دينار، مقارنة بخسائر قدرها 46,6 ألف دينار في